

الهدير التنفيذي لبورصة عمان: إزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات في المواعيد المحددة هو حماية للمستثمرين

اب 17، 2021

أشار الهدير التنفيذي لبورصة عمان مازن الوطاني في تصريح صحفي صادر عن البورصة إلى أن إيقاف أسهم الشركات المدرجة في السوق الأول أو الثاني عن التداول في حال عدم تزويد البورصة بالبيانات المالية السنوية المدققة أو المرحلية المراجعة ضمن الهدة القانونية المحددة لذلك في التشريعات النافذة، إلى حين قيام الشركة بتزويد البورصة بالبيانات المالية المطلوبة، يهدف إلى تعزيز حماية المتعاملين والمستثمرين من خلال عدم السماح بتداول أسهم الشركة التي لم تزود بهذه البيانات في ظل غياب الإفصاح اللازم وفي الوقت المناسب عن المعلومات المالية المتعلقة بأدائها خلال تلك الفترة، وإزام هذه الشركات بضرورة توفير البيانات المالية لتوفير المعلومات الجوهرية المتعلقة بأدائها في النوقات المحددة وبشكل مستمر طوال السنة المالية وبها يهكن المساهمين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيد ويعزز من كفاءة السوق، حيث أن الإفصاح عن المعلومات الضرورية للمستثمرين لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية يعد من أهم عناصر حماية المستثمرين في الأسواق المالية وأحد ركائز حوكمة الشركات.

كما أضاف أن هذا الاجراء متبع لدى البورصات الاقليمية والعالمية، وذلك نظراً لأن عدم الإفصاح عن تلك المعلومات يربك المستثمرين والنسواق ويثير التساؤلات لدى المستثمرين الحاليين والمحتملين حول أسباب تأخر الشركة في الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية.

وأوضح الوطاني أن هذا الاجراء المتعلق بإيقاف الشركة غير الملتزمة عن التداول قد أسهم في زيادة نسبة الالتزام من قبل الشركات بتزويد البورصة ببياناتها المالية في النوقات المحددة لذلك في التشريعات بحيث تجاوزت نسب الالتزام خلال السنوات الماضية %95 بالمتوسط، ورفع مستوى الوعي بأهمية الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب، الأمر الذي ساهم في تعزيز مبدأي الإفصاح والشفافية، مما عزز الثقة في ممارسات حوكمة الشركات المدرجة في البورصة وأثر إيجاباً على ترتيب الأردن في عدد من التقارير الدولية.

كما بيّن أنه استناداً لسياسة الاجراءات التأديبية التي أقرها مجلس إدارة البورصة عام 2016، فإن البورصة لا تقوم بإيقاف أسهم الشركة المخالفة بشكل دائم وإنما توقف لهدة 45 يوماً للبيانات المالية السنوية و 30 يوماً للبيانات المالية المرحلية، وتعود الشركة للتداول في اليوم الذي يلي تزويد البورصة بالبيانات المالية حسب النصول. ويهكن للمساهم الذي يرغب في بيع أسهمه خلال هذه الهدة بيعها من خلال مركز ايداع الأوراق المالية، وفي حال انقضت هذه الهدة ولم تقم الشركة بتزويد البورصة بالبيانات المطلوبة فيتم إتاحة أسهمها للتداول في سوق الأوراق المالية غير المدرجة والذي ينطوي على مخاطر أكبر يكون المستثمر على اطلاع عليها.